

أثر متغيرات مالية ونقدية على التضخم دراسة لبلدان نامية مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٠)

د. هاشم محمد عبدالله العركوب^(١)

المخلص

تقدم هذه الدراسة عرضاً بسيطاً لطبيعة الجدل القائم بين المدارس الاقتصادية الثلاثة الكينزية والنقدية والهيكلية لتفسير ظاهرة التضخم والعوامل التي أسهمت إلى حد كبير في تعاضدها، فضلاً عن سعي الدراسة إلى توضيح مسارات بعض المتغيرات المالية والنقدية وتفسيرها خلال المدة (١٩٨٥-٢٠٠٠) والإطلاع على التغيرات التي طرأت على هذه المتغيرات خلال المدة موضوع الدراسة ومحاولة تفسير تلك التغيرات التي كان لها التأثير المباشر في رفع معدلات التضخم في بلدان العينة، وتم إثبات الفرضية التي تبنتها الدراسة من أن ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة وما يرافقها من توسع نقدي ملحوظ إلى التأثير في معدلات التضخم للبلدان عينة الدراسة على الدوام وما هو حجم هذا التأثير.

Abstract

This study presents an explanation to the nature of controversy among the three economical schools: The Keynesic, Monetary and Structural to define the phenomenon of inflation and show the factors which to such extent took part in their growth. More ever, the study aims at showing and limiting the trends of some of financial and monetary changes (from 1985 to 2000). The study also aims at acquainting to the changes under gone an the variables through the period understudy. It also tries to give explanations to these changes which greatly affect raising the ranges of inflation in the countries understudy. Then, the hypothesis adopted has been proved to betrue because of the increase in the ranges of governmental expenditure budget deficit and monitory expansion which effect increasing in the levels of inflation in the countries understudy.

(١) أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل .

مقدمة

لقد بات واضحاً أن ارتفاع معدلات التضخم في البلدان النامية وإن اختلفت مستوياته مقترناً بأداء السياسات المالية والنقدية التي تتبعها هذه البلدان، فتتباين اتجاهات السياسة المالية المستخدمة حسب طبيعة المشكلة أو الظاهرة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد، فتكون سياسة مالية توسعية تهدف إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في حالات الركود عندما تصل معدلات النمو للناتج المحلي إلى قيم السالب وعندها فإن خفض معدلات الضرائب ورفع مستوى الإنفاق الحكومي يكون حافزاً للنمو الاقتصادي الأمر الذي ينجم عنه ظهور مشكلة متوقعة وهي ارتفاع حجم العجز في الموازنة الحكومية أو اتباع سياسة تقييدية تتضمن رفع معدلات الضرائب مع خفض مستويات الإنفاق الحكومي نهدف من تخفيض الضغوط التضخمية.

وعلى الرغم من أن ظاهرة التضخم ليست جديدة على البلدان النامية وهي نتاج مجموعة عوامل مشتركة أسهمت إلى حد كبير في تعاضدها منها عوامل ترتبط بهيكلية الاقتصاد وأخرى ترتبط بطبيعة السياسات الاقتصادية وفعاليتها ، وأخرى باتساع رقعة القطاع العام وزيادة تدخل الدولة في تنهيج التطور الاقتصادي بهدف إنعاش الاقتصاد وتحسين أدائه والتعجيل بخطى التنمية الاقتصادية نجم عنه عجز فرض في موازنات هذه البلدان لمحدودية مواردها المالية وعدم قدرتها على مجاراة التطور الكبير في الإنفاق الاستثماري والجاري معاً، مما حدا بالكثير من البلدان إلى تمويل العجز بواسطة اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي بشكل مباشر أو غير مباشر مما أدى إلى زيادة عرض النقد بمعدلات نمو أكبر من تلك التي يحققها حجم الناتج المحلي.

مشكلة البحث

لقد شهدت فترة العقدين الماضيين تطورات هيكلية على المديين المالي والنقدي فقد سجلت مالية حكومات البلدان النامية عجوزات لازمت موازاناتها على الرغم من أن عجز الموازنة أخذ بالانخفاض نسبياً في بعض البلدان لكنه اتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى، وقد ترتب على ظاهرة العجز مشكلة تعاضم حجم الدين العام الذي يتحمل الجهاز المصرفي العبء الأكبر منه إما على شكل إصدار سندات جديدة أو من خلال سياسات تنقييد العجز (تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد) مما أفرزت عنه انعكاسات خطيرة (اتساع حجم عرض النقد)

أثرت بشكل ملحوظ في إذكاء معدلات التضخم التي واجهت أغلب البلدان النامية ومنها بلدان العينة.

فرضية البحث

هل يؤدي ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة بعدها متغيرات مالية وما يرافقهما من توسع نقدي إلى التأثير في معدلات التضخم للبلدان عينة البحث على الدوام وما هو حجم هذا التأثير.

هدف البحث

يهدف البحث من خلال استعراضه للجانب النظري والنتائج التي توصل اليها الجانب التطبيقي إلى تسليط الضوء على واقع سلوكية المتغيرات المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي وعجز الموازنة والنقودية ممثلة بعرض النقد في بلدان العينة وتوضيح مساراتها والتغيرات التي طرأت عليها ومحاولة تفسيرها فضلاً عن التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة السببية للمتغيرات المالية والنقودية على معدلات التضخم.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج التحليلي الكمي لبيان أثر المتغيرات المالية والنقدية على التضخم، وتم الاستعانة بطريقة تختلف عن سابقتها إلا أنها معروفة وهي طريقة تجميع بيانات السلاسل الزمنية *The Method of Pooling Time Series Data* (A. Koutsoyiannis, 1984, 402-403) (D. N. Gujarati, 1995, 522-524) لذات المتغيرات المستقلة والمعتمدة ولمجموعة من البلدان، ومضمون هذه الطريقة هو الحصول على تقدير لمعادلة انحدار واحدة ولمجموعة بيانات سلاسل زمنية متصلة للمتغيرات الداخلة والخارجة للنموذج ولعل ما يميز هذه الطريقة هي أن نتائج التقدير النهائي يكون أكثر دقة ويستبعد الكثير من مشكلات الاقتصاد القياسي، فضلاً عن إمكانية تطبيقها على بيانات المقاطع العرضية لبلدان مختارة.

ولقد ضمت عينة البحث على (١٨) بلداً بما فيها العراق مصنفة ضمن مجاميع وكان اختيار هذه البلدان على أساس التوزيع الجغرافي لها فالمجموعة الأولى بلدان أفريقيا شملت (بوتسوانا وكينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا) أما الثانية فهي بلدان عربية وضمت (مصر والأردن والمغرب وتونس) أما الثالثة فتناولت بلدان آسيا (أندونيسيا وكوريا وماليزيا

وسنغافورة) والرابعة اشتملت على بلدان أمريكا اللاتينية وضمت (شيلي وكولومبيا وكوستاريكا والاكوادور والسلفادور) وأخيراً العراق بوصفه حالة خاصة.

١. الإطار النظري للبحث

من أجل الوصول إلى صياغة مفهوم منهجي للسياسة المالية بالشكل الذي يتلائم وطبيعة البلدان النامية كما يراها (Arthur Smithies) على أنها السياسة التي من خلالها تستخدم الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لتنتج الآثار المطلوبة وتتجنب التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج ومستوى التوظيف (J. Vihar & Burla, 1975, 246).

إن عجز الموازنة يؤثر على مستوى الطلب الكلي، ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة يؤدي مباشرة إلى زيادة الطلب على المنتج المحلي والمستورد معاً (E. Shapiro, 1999, 95-110) (M. R. Darby, 1979, 455) وعلى الرغم من الأثر التوسعي الذي يتركه الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي فإن الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية القائمة على عجز الموازنة الحكومية بفعل الإنفاق المتزايد يثير جدلاً بين الاقتصاديين لاسيما الكينزيون والنقوديين، ومصدر هذا الجدل يتجسد في النظرة المختلفة للمدرسين فيما يتعلق بالآثار التي تنتج عن طريق تمويل العجز.

إن النقوديين يعتقدون أن تمويل العجز عن طريق بيع السندات الحكومية إلى القطاع غير المصرفي يتسبب في خفض عرض المدخرات في سوق الأموال المعدة للإقراض لتمويل الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة والذي يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة يعني رفع كلفة الاحتفاظ بالنقود، مما يخفض من كمية النقود التي يطلبها القطاع الخاص، وعندئذٍ تصبح هذه الأموال متاحة لشراء السندات العامة، والخاصة فضلاً عن شراء السلع والخدمات (P. A. Samuelson & W. D. Nordhaus, 1985, 354).

ونتيجة لذلك فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له أثر صافي يتمثل برفع مستوى الدخل الكلي، إلا أن قوة نمو الدخل تعتمد على درجة ارتفاع سعر الفائدة السوقية والمرتبة على حجم الاقتراض الحكومي، ومدى الطلب على النقود تجاه التغيرات في سعر الفائدة، إذ يكون الأثر الانكماشى لزيادة الإنفاق الحكومي على الإنفاق الخاص ضعيفاً كلما كانت أسعار الفائدة شديدة الارتفاع، وكان الطلب على النقود مرتفع المرونة تجاه تغيرات أسعار الفائدة والعكس بالعكس.

وعلى العكس من النقوديين يرى الكينزيون أن لسياسة عجز الموازنة آثاراً توسعية حتى في حالة غياب الزيادة في عرض النقد، لأن الأثر السلبي لارتفاع معدلات الفائدة على الاستثمار الجاري يكون ضئيلاً في المدى القصير عندما يكون الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل (مرسي، ١٩٨٣، ٣٠). ولكن في المدى الطويل تؤدي الزيادة في الإنفاق (وبغض النظر عن طريقة التمويل) إلى زيادة الطلب الكلي وتوسيع حجم الطلب الكلي بسبب استخدام أكبر للعمالة واستغلال أعلى للطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإدخارات التي تتناسب طردياً مع الدخل، وبذلك يزداد عرض الأموال المعدة للاقراض وبما يلغي أثر المزاخمة، ويتماشى موقف الكينزيون هذا من أهمية (أثر المزاخمة) وبالتالي أهمية ارتفاع أسعار الفائدة على مستوى الإنفاق الكلي من افتراضهم عدم مرونة الاستثمارات بالنسبة للمتغيرات في أسعار الفائدة.

وإذا كان تمويل العجز بواسطة اقتراض الحكومة من البنك المركزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة سيؤدي إلى زيادة عرض النقد (نابليون، ١٩٧٩، ٩١). أو لجوء الحكومة إلى سياسة تنقيد العجز فيرى النقوديون أن آثار تمويل العجز عن طريق خلق نقود جديدة تعتمد على مستوى التشغيل ومعدل نمو عرض النقد، إذ إنه في المدى القصير وعندما يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل فإن عجز الموازنة العامة الذي تم تمويله بواسطة زيادة عرض النقد، وما تسببه هذه الزيادة من انخفاض في أسعار الفائدة سيكون له أثر توسعي بالغ الأهمية في الناتج والدخل الكليين، أما في المدى الطويل وعند وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل فإن نمو كمية النقد بما يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي سيؤدي إلى تفاقم حدة معدلات التضخم.

يتضح مما سبق كيف يؤدي العجز في الموازنة العامة إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة وعندما تكون هذه الزيادة مبالغ فيها بحيث تفوق الناتج الكلي الحقيقي أو العرض الكلي، فإنه ستخلق فجوة تضخمية تسمى (فجوة فائض الطلب) وهي الفجوة التي يستند إليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم في حين يرى النقوديون إن مصدر فائض الطلب يعود إلى عوامل نقدية صرفة تتولد نتيجة افراط السلطات النقدية في خلق النقود بشكل يفوق حجم العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما ينجم عنه فائض في الطلب يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

في حين ترى المدرسة الهيكلية أن التضخم مسألة حتمية للاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو سريعة في ظل الاختناقات والقيود الهيكلية، ومن بين أهم الاختلالات الهيكلية المولدة للضغوط التضخمية حسب آراء هذه المدرسة هي اختلال الأوضاع المالية لموازنة الدولة وخاصة حالة العجز في الموازنة كطبيعة مالية ملازمة للدول النامية، وسبل مواجهة هذا العجز والتي غالباً ما تكون في الشكل والمضمون وسائل نقدية بحتة كالاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد. (B. Fisher, T. Meyer, 1981, 40)

فضلاً عن عامل آخر هو اعتقاد الهيكلين بأن التحول في الطلب يعد من الأسباب الهامة التي تؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية في البلدان النامية، هذا التحول يمكن أن يعزى إلى أسباب عديدة، منها ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات العامة وبخاصة الكمركية منها، إذ ستزيد الدولة من أوجه إنفاقها المختلفة مسبباً بذلك زيادة من الطلب وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات الأسعار أو معدلات التضخم وعلى العكس فإن انخفاض إيراداتها قد لاتؤدي إلى تخفيض نفقاتها بالنسبة نفسها لأسباب اجتماعية.

وعليه ان المدرسة الهيكلية تنكر أية صلة للتضخم بالعوامل النقدية مثل زيادة عرض النقد وارتفاع معدلات أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية والاستهلاكية وعدت هذه العناصر عرضية ومساعدة على استمرار الميل للتضخم وازدياد حدته.

٢. تقييم الأوضاع المالية في بلدان العينة

لقد شهدت معظم بلدان عينة الدراسة تنوعاً واضحاً في أوضاعها المالية حيث اتسمت موازاناتها بتباين كبير لاسيما في معدلات العجز (نسبة العجز منسوباً إلى الناتج المحلي) ومعدلات الإنفاق (الإنفاق الحكومي منسوباً إلى الناتج المحلي) ومعدلات الإيرادات (الإيرادات العامة منسوبة إلى الناتج المحلي).

ومراعاة لحدود المنهج العلمي للبحث وعدم الخروج عن دائرة متغيراته فان مسألة تتبع تطور معدلات العجز مقرونة بمعدلات الإنفاق ومعدلات الإيرادات يعد مهماً لأغراض التحليل والمقارنة بعيداً عن التفاصيل التي يتضمنها مفهوم عجز الموازنة الذي يعتمده البحث، فمن المعروف أن عجز الموازنة يمكن أن ينظر إليه على أنه مفهوم مالي أو حسابي وهو حالة تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة شريطة أن تدخل مكونات الدولة ومصادرها وإيراداتها ونفقاتها جميعها، أما المفهوم الأخر وهو المفهوم الاقتصادي الاجتماعي والذي يتمثل بالآثار السلبية التي تتركها السياسة المالية المتبعة وعن البرنامج

المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، بمعنى أن العجز يتحقق عندما تكون انعكاسات السياسة المالية وموازنة الدولة سلبية أكثر منها إيجابية (www.ammanchamber.org).
والمفهوم المالي أو الحسابي هو الذي اعتمد عليه البحث لأغراض التحليل والمقارنة، إن دلالات تطور عجز الموازنة تكون ذا أهمية إذا ما أمكن التعرف على مسارات مكونات هذا العجز، فمن الممكن أن تكون حصيلة العجز المالي منخفضة في إحدى الحالات الآتية:
إما من خلال خفض مستوى الإنفاق الحكومي مع ثبات مستوى الإيرادات. أو بثبات مستوى الإنفاق مقروناً بارتفاع معدلات الإيرادات وأخيراً زيادة الإيرادات بمعدلات نمو أكبر من تلك التي تحققها معدلات الإنفاق.

ولعل ما يميز بلدان العينة أن بعضها مثل الأردن ومصر قد شهدت معدلات العجز فيها انخفاضاً كبيراً والبعض الآخر مثل ماليزيا وسنغافورة وشيلي فإن معدلات العجز قد انخفضت إلى الصفر بل وتحولت أوضاعها المالية إلى حالة فائض مالي. ففي الأردن ومن خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أن الانخفاض في نسبة العجز إلى الناتج المحلي للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ قد بلغت على التوالي (-١٧.٣١، -٩.٩٠، -٢.٩٠، -٢.١) وجاء ذلك محصلة للاستقرار الذي شهدته معدلات الإنفاق في الأردن والتي بلغت (٣٥.٩٢، ٣٦.٩٩، ٣٠.٨، ٣٥.٢٦) على التوالي وارتفاع مستوى الإيرادات والتي بلغت حوالي (٢١.٩، ٢٦.١٢، ٢٧.٩٠، ٢٩.٠٤).

وهذا ما يشير إلى التحسن الكبير الذي شهدتها منظومة الاقتصاد الأردني لتبنيها برامج إصلاحية هيكلية ومحاولة حل المشكلات المتعلقة بالعجز في الموازنة، وميزان المدفوعات والديون الخارجية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٩، ٨٣).

وفي مصر فالمشهد المالي مختلف إلى حد ما عما في الأردن إذ شهدت معدلات العجز انخفاضاً ملموساً لتصل إلى (-٩.٨٢، -٦.٧، -٢.٤٣، -٢.١) على التوالي قابله استقرار ملحوظ في نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي وخاصة في السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ إذ بلغت (٣١.١٤، ٣٣.٦٧، ٣٣.٥) أما مستويات الإيراد فقد شهدت تذبذباً واضحاً لتتراوح (٢٤.٣٧، ٣٦.١٠، ٢٣.٣٠) على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصري من البلدان التي بادرت إلى تطبيق البرامج الإصلاحية ومنها إصلاح منظومة الضرائب الأمر الذي ميز أداء النظام الضريبي بعناصره الثلاثة (الإدارة، التشريعات، الكلف) مجتمعة ليرقى في أدائه إلى مستوى مقبول قياساً ببلدان المنطقة

فخفض العجز وإلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتخفيض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر الضريبة كان من أولويات أهداف الإصلاح في مصر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٩، ٤٨).

من الجدير ذكره أن نسبة ما تشكله الموازنة معبراً عنها بنسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي يعد أحد المؤشرات الرئيسية التي تعبر عن مدى تطور المالية العامة في أي بلد لما يعبر عنه هذا المؤشر عن مدى الموارد المالية التي يمكن للنظام المالي في بلد ما على تعبئتها واستغلالها وتنفيذها على شكل نفقات حكومية متعددة الفقرات والبنود. وعلى هذا الأساس يلاحظ من الجدول أن البلدان العربية التي ضمنتها عينة البحث حققت أعلى معدلات إنفاق حكومية في المتوسط لتصل إلى (٣٥.٨، ٣٢.٧، ٣٢.٦٥، ٣٢.١١) للأعوام الأربعة على التوالي قياساً ببقية بلدان العينة. ومع ذلك تعد هذه المعدلات منخفضة قياساً بالسويد التي بلغت فيها معدلات الإنفاق (٧٠٪) وتعد مماثلة للبلدان الأوربية التي تراوحت بين (٣٥٪ إلى ٤٠٪).

وفي ماليزيا وسنغافورة وشيلي فقد سجلت موازنات هذه البلدان إنجازات كبيرة تمثلت بخفض معدلات العجز في موازاناتها إلى الصفر بل وتغيرت أوضاعها المالية لتصبح هذه البلدان ذات فائض مالي في موازاناتها.

ففي ماليزيا أصبحت دولة فائض في السنتين ١٩٩٥، ٢٠٠٠ ليصل معدلات الفائض (٠.٨٥، ٢.٤) على التوالي وهو نتيجة للانخفاض البسيط في معدلات الإنفاق التي بلغت (٢٢.٤٥، ٢١.٣٨) واستقرار في حجم الإيرادات (٢٣.٣٠، ٢٣.٨٧) على التوالي. أما سنغافورة فشهدت الأعوام الأربعة فائضاً مالياً في موازاناتها لتبلغ (٢.١٠، ١١.٠٧، ١٣.١٤، ٩.٥٦) للأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ على التوالي وهي نتاج زيادة الإيرادات بمستويات أعلى وكذلك الحال بالنسبة لدولة شيلي إذ تحولت إلى دولة فائض في الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ على التوالي إذ بلغت (٠.٨٤، ٢.٥٨، ١.٩٦) وهي نتاج الحالة السابقة نفسها لزيادة الإيرادات بنسبة أكبر من تلك التي صاحبت الإنفاق الحكومي.

أما في العراق فإن حالة العجز تعد مألوفة في بلد عانى من آثار الحروب فمعدلات العجز متباينة ومعدلات الإنفاق شهدت انخفاضاً كبيراً لتصل إلى (١٨.٩) عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت تشكل (٦٩.٦٦) في عام ١٩٨٥ قابله انخفاض أكبر بكثير في معدلات الإيرادات لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٥ (٤.٧٪) بعد أن شكلت أعلى مستوى لها عام ١٩٨٥ لتصل إلى (٤٩.٩٪).

الدولة	العجز/الناتج المحلي × 100		نسبة الإلتحاق الحكومي		نسبة الإلتحاق الحكومي		نسبة العجز/الناتج المحلي × 100		مصدر البيانات
	1990	1995	1990	1995	1990	1995	1990	1995	
بوتسوانا	16,4	9,97	2,84	9,30	4,30	9,30	1,31	1,01	بنسوانا
كينيا	1,80	1,01	1,04	1,31	1,31	1,04	1,01	1,01	كينيا
موريشوس	4,87	0,78	1,17	1,17	1,17	1,17	1,17	1,17	موريشوس
جنوب أفريقيا	3,93	4,06	3,01	3,01	3,01	3,01	3,01	3,01	جنوب أفريقيا
متوسط البلدان الأفريقية	7,98	5,33	3,29	3,29	3,29	3,29	3,29	3,29	متوسط البلدان الأفريقية
مصر	9,82	6,7	2,53	2,53	2,53	2,53	2,53	2,53	مصر
الأردن	17,31	9,90	2,1	2,1	2,1	2,1	2,1	2,1	الأردن
المغرب	7,28	2,22	4,21	4,21	4,21	4,21	4,21	4,21	المغرب
تونس	5,18	5,97	2,7	2,7	2,7	2,7	2,7	2,7	تونس
متوسط البلدان العربية	5,57	5,14	7,40	7,40	7,40	7,40	7,40	7,40	متوسط البلدان العربية
الدونميسا	0,92	0,39	2,21	2,21	2,21	2,21	2,21	2,21	الدونميسا
كوريا	1,17	0,70	0,29	0,29	0,29	0,29	0,29	0,29	كوريا
ماليزيا	2,55	1,21	0,85	0,85	0,85	0,85	0,85	0,85	ماليزيا
سنغافورة	2,10	1,07	1,31	1,31	1,31	1,31	1,31	1,31	سنغافورة
متوسط البلدان الآسيوية	2,58	0,87	4,12	4,12	4,12	4,12	4,12	4,12	متوسط البلدان الآسيوية
شيلي	2,29	0,84	1,92	1,92	1,92	1,92	1,92	1,92	شيلي
كولومبيا	2,71	2,07	2,13	2,13	2,13	2,13	2,13	2,13	كولومبيا
كوستاريكا	1,25	3,14	0,21	0,21	0,21	0,21	0,21	0,21	كوستاريكا
اكوادور	1,98	1,89	0,91	0,91	0,91	0,91	0,91	0,91	اكوادور
السلطون	4,23	2,25	1,84	1,84	1,84	1,84	1,84	1,84	السلطون
متوسط بلدان أمريكا اللاتينية	2,44	1,70	1,17	1,17	1,17	1,17	1,17	1,17	متوسط بلدان أمريكا اللاتينية
العراق	19,71	40,1	25,92	25,92	25,92	25,92	25,92	25,92	العراق

(*) السبب استخرجت من قبل الباحث بالاعتماد على:

IMF, International Financial Statistics, year Book, 1999, 2002

جدول يوضح : نسبة العجز : الناتج المحلي، نسبة الإنفاق الحكومي : الناتج المحلي، نسبة الإيرادات العامة : الناتج المحلي لبلدان نامية مختارة^(١)

الدولة	العجز/الناتج المحلي × ١٠٠				الإنفاق الحكومي/الناتج المحلي × ١٠٠				الإيرادات العامة/الناتج المحلي × ١٠٠			
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
بوتسوانا	١٦.٤	٩.٩٧	٢.٨٤	٩.٣٥	٢٨.٣٠	٣٤.٩٤	٣٧.٩٩	٣٩.٤	٥٩.٠٢	٥٥.٠١	٤٢.٩١	٤٩.٥٥
كينيا	٦.٨٠	٦.٠١	١٠.٤٢	١.٣١	٢٧.٥٧	٢٨.٩٠	٣٠.٨٩	٢٨.٠٦	٢٤.٦١	٢٣.٢٤	٢٩.٠	٢٥.٩٢
موريشوس	٤.٨٢	-٠.٧٨	١.١٧	٣.٩٨	٢٧.٣٠	٢٥.٢٦	٢٤.٤٣	٢٣.٥٣	٢٦.٦٦	٢٢.٦٦	٢٠.٨٣	٢١.٢٣
جنوب أفريقيا	٣.٦٣	٤.٥٦	٤.٨٤	٣.٠١	٢٩.٣٠	٢٢.٥٠	٣٠.٧٣	٣١.١٨	٢٤.٠٩	٢٦.٣٠	٢٥.٨٩	٢٨.١٦
متوسط البلدان الأفريقية	٧.٩٨	٥.٣٣	٣.٣٨	٢.٢٢	٢٨.١١	٢٢.١٧	٢٣.١٧	٢٨.٠٦	٢٣.٣٢	٢١.٧٥	٢٩.٦٥	٣١.٢٠
مصر	٩.٨٢	٦.٧	٢.٤٣	٢.١	٣١.١٤	٣٢.٦٧	٣٣.٦٧	٣٣.٥	٣٦.٧٣	٣٤.٣٧	٣٦.١٠	٣٣.٣٤
الأردن	١٧.٢١	٩.٩٠	٢.٩٠	٢.١	٣٥.٩٢	٣٦.٩٩	٣٠.٨	٣٥.٢٦	٢١.٩	٢٦.١٢	٢٧.٩٠	٢٩.٠٤
المغرب	٧.١٨	٢.٢٢	٤.٦١	٤.٧	٣٠.٢٧	٢٨.٦٧	٣٣.٢٢	٢٣.٣	٢٣.٢٢	٢٦.١١	٢٩.١٧	٢٩.٧٣
تونس	٥.١٨	٥.٩٧	٢.٧	٢.٦	٣٧.٠٣	٣٤.٥٠	٣٢.٨٢	٢٦.٤٦	٣٣.٧٤	٣٠.٧٤	٣٠.١٠	٢٢.٨٦
متوسط البلدان العربية	٥.٥٧	٥.٦٤	٧.٤٠	٢.٨٧	٣٥.٨٦	٣٢.٧١	٣٢.٦٥	٢٢.١١	٢٨.٩٠	٢٦.٩٤	٣٠.٨٠	٢٦.٤٦
الدومينيكا	-٠.٩٦	-٠.٣٩	٢.٢١	١.٣٩	٢١.١٠	١٩.٠٦	١٤.٦٨	١٦.٠	٢٠.٢٧	١٨.٧٦	١٧.٦٩	١٨.٥٣
كوريا	١.١٧	١.٧٠	-٠.٢٩	١.٣٦	١٦.٥٠	١٦.٧٩	١٧.٧٠	١٧.٧٦	١٦.٩٦	١٧.٨٧	٢٠.٤٨	٢١.٨٤
ماليزيا	٣.٥٥	١.٢١	-٠.٨٥	٢.٤	٢٩.٠٤	٢٩.٣٥	٢٢.٤٥	٢١.٣٨	٢٧.٢٢	٢٥.٥١	٢٣.٣٠	٢٢.٨٧
منغوليا	٢.١٠	١١.٠٧	١٣.١٤	٩.٥٦	٢٧.٢٣	٢١.٩٨	٢٧.٢٢	٢٠.٥١	٢٧.٨٨	٢٨.٠٢	٣٠.٥٨	٤٠.٠٧
متوسط البلدان الآسيوية	٢.٥٨	٨.٧	٤.١٢	١١.٩٩	٢٣.٤٦	٢١.٧٩	٢٢.٤٦	٢١.٦٦	٢٢.٥٣	٢٢.٥٣	٢٣.١٠	٢٦.٠٥
ثيبي	٢.٢٩	-٠.٨٤	٢.٥٨	١.٩٦	٣٠.٤٥	٢٠.٤٨	١٩.٥٨	٢١.٠٧	٢٨.٣٥	٢٠.٧٣	٢٢.٢٣	٢١.٩٣
كولومبيا	٧.٧١	٢.٠٧	٢.٢٣	٤.٢٢	١٤.٠٦	١٤.٢٧	١٥.٥٩	١٧.٤٣	١١.٠٤	١٢.٦٤	١٢.٩٥	١٣.٤١
كوستاريكا	١.٣٥	٣.١٤	٥.٢١	٣.٦٠	٢١.٨٠	٢٥.٦١	٢٠.٨٧	١٩.٦٢	١٥.٠٢	١٤.٣٣	١٥.٦٥	١٦.٠١
الكويت	١.٥٨	١.٨٩	-٠.٩١	١.٤٧	١٥.٠٩	١٤.٦٩	١٨.٣٦	١٧.٧٤	١٧.٠٢	١٦.٥١	١٧.٤٥	١٧.٠٩
السلفادور	٤.٣٣	٢.٢٥	٠.٥٤	١.٨٤	١٨.٦٦	٩.٦٩	١٤.٣٠	١٤.٥٦	١٣.٢٦	١٠.٥٥	١٣.٧٥	١٢.٧١
متوسط بلدان أمريكا اللاتينية	٢.٤٩	١.٧٠	١.١٧	٢.٢٢	٢٠.٠٠	١٤.٠٩	١٧.٧٤	١٩.١١	١٧.٠٣	١٤.٦٩	١٦.٤٠	١٦.٢٢
العراق	١٩.٧١	٤٠.٦	٢٥.٩٢	٤.٦١	٦٩.٦٦	٦٦.٠٥	٣٠.٦٧	١٨.٩	٤٩.٩	٢١.٤٠	٤.٧	١٤.٢٨

(١) النسب استخرجت من قبل الباحث بالأعداد على:

IMF, International Financial Statistics, year Book, 1999, 2002

٣. توصيف النموذج

من خلال العرض النظري والمرجعي فان توصيف النموذج كمرحلة أولى على طريقة Pooling Time Series Data يعد أمراً مهماً لقياس وتحليل أثر متغيرات مالية ونقدية في معدلات التضخم لبلدان مختارة والصيغة المعتمدة لكل مجموعة على انفراد تكون:

$$Inf = B_1 \pm B_2 DEF_{2it} + B_3 G_{3it} + B_4 Ms_{4it} + \mu_{it}$$

حيث:

Inf = معدلات التضخم معبراً عنه بـ (الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ١٩٩٠=١٠٠)

Def = عجز الموازنة (نسبة العجز إلى الناتج المحلي)

G = الإنفاق الحكومي (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي)

Ms = عرض النقد (معدل التغير في عرض النقد بالمفهوم الضيق M1)

M = المتغير العشوائي

وتشير i عدد البلدان المكونة لكل مجموعة أو عدد السلاسل الزمنية

أما t فتشير عدد سنوات السلسلة الزمنية لكل بلد

فمثلاً لو كان $i = 4$ و $t = 15$ عندها يكون مجموع مشاهدات كل متغير للمجموعة

الواحدة مجتمعة ٦٠ مشاهدة. (D. N. Gujarati, 1995, 522-524)

والمتغيرات المذكورة تمثل جميعها نسب مئوية تم احتسابها من قبل الباحث وقد اعتمد في هذا الخصوص على مصادر وبيانات رئيسية أهمها:

الإحصاءات المالية الدولية السنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي
IMF, International Financial Statistics, year Book 1999, 2002

الإحصاءات المالية الحكومية السنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي
IMF, Government Financial Statistics, year Book 1993, 1998, 2002

وأظهرت نتائج التقدير بطريقة تجميع بيانات السلاسل الزمنية للمجاميع الدولية الأربعة ومن خلال جدول الاختبارات الكمية الذي يتضمن هذه المجاميع ونتائج التقدير التي تم الحصول عليها، أن المتغيرات المستقلة (المالية والنقدية) توضح نسبة عالية من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (التضخم) في كل مجموعة من هذه المجاميع، إذ تراوحت قيمة معامل التحديد R^2 بين (٥٥٪) و (٨٢٪) من التغيرات التي تحصل في معدلات التضخم في بلدان هذه المجموعات.

وتبين من النتائج أيضاً أن هناك علاقة قوية وموجبة بين المتغيرات المستقلة ومعدلات التضخم وهو ما ينسجم مع مقترحات النظرية الاقتصادية المتضمنة أن زيادة نسبة العجز الناجم عن تطور حجم الإنفاق الحكومي ومحاولة معالجة هذا العجز من خلال سياسات الاقتراض أو التنقيذ وموآداها التوسع في عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي والذي يسهم في تفاقم مشكلة التضخم خاصة عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة أو الاستجابة لتلك الزيادات الحاصلة في الطلب الكلي.

وفيما يتعلق بمعنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة فيتضح من نتائج التقدير أن هذه المتغيرات لها تأثير معنوي في معدلات التضخم في كل من المجاميع الأربعة، باستثناء متغير الإنفاق الحكومي في مجموعة البلدان الأفريقية إذ يتضح ذلك من قيمة (t) المحتسبة مقارنة بنظيرتها الجدولية عند مستوى المعنوية نفسها.

ولابد من التأكيد على أن متغيرات الفرضية كان لها تأثيراً معنوياً في كل المجاميع وهذه النتائج تتماشى ومقترحات النظرية الاقتصادية وفرضية البحث أيضاً.

والنموذج المستخدم يتمتع بجودة فنية مقبولة، كما يعكس ذلك انخفاض نسبة الخطأ المعياري، فضلاً عن أنها لا تظهر أية مشكلة من المشكلات القياسية، مثل التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة أو الارتباط الذاتي بين الأخطاء المصاحبة، كما يتضح ذلك من مصفوفة الارتباط الجزئية وقيمة الإحصائية (D. W) المحتسبة وكما

توضحها نتائج تقدير المعادلات. وكون النموذج القياسي المستخدم هو لبيان أثر وليس التنبؤ فان قيمة (D.W) لا تشير إلى ضعف التكنيك المستخدم أو النتائج التي يوضحها النموذج رغم انخفاض قيمتها.

أما بخصوص العراق فيتضح من نتائج التقدير أن المتغيرات المستقلة وهي عجز الموازنة والإنفاق الحكومي وعرض النقد تفسر حوالي (٧٠٪) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (معدلات التضخم في العراق) واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جميعها ذات تأثير معنوي ومرادي، إلا أن عجز الموازنة كان أكثر معنوية من بقية المتغيرات المستقلة وهو نتاج طبيعي لما تحمله العراق من أعباء مالية كبيرة أرهقت موازنته وأصبح لهذا العجز تداعيات كبيرة كان أبرزها تفاقم مشكلة التضخم والتي رافقها بطئ في معدلات نمو الناتج وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة لتزيد على (٥٠٪) من إجمالي اليد العاملة فضلاً عن التردّي المريع للاقتصاد العراقي وما صاحبه من دمار لحق بنيته الأساسية ومستويات النشاط الاقتصادي ومديونية العراق الخارجية والتي تقدر بـ ١٢٥ مليار دولار إضافة إلى حجم التعويضات الهائل الذي يقدر بحوالي ٣٥٠ مليار دولار. (www.iraqcp.org.members)

نتائج تقدير معادلة انحدار التضخم على متغيرات مالية ونقدية

المجموعة ١ : (بوتسوانا، كينيا، موريشيوس، جنوب أفريقيا)

$i = 1, t = 16$ ، عدد المشاهدات = (٦٤) مشاهدة

$$Inf = 10.9 + 0.812DEf + 0.674G + 0.195M_s$$

$$t = (10.56) \quad (2.23) \quad (2.26) \quad (1.13)$$

$$S.E = 1.032 \quad 0.364 \quad 0.257 \quad 0.158$$

$$D. W. 1.76 \quad R^2 = (55\%)$$

المجموعة ٢ : (مصر، الأردن، مغرب، تونس)

$i = 1, t = 16$ ، عدد المشاهدات = (٦٤) مشاهدة

$$Inf = 11.0 + 0.570DEf + 0.530G + 0.930M_s$$

$$t = (12.66) \quad (2.61) \quad (2.95) \quad (2.54)$$

$$S.E = 0.868 \quad 0.218 \quad 0.089 \quad 0.366 \quad \square$$

$$R^2 = (77\%) \quad D. W. 1.91$$

□

المجموعة ٣ : (اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، سنغافورة)

$i = 16$ ، عدد المشاهدات = (٦٤) مشاهدة

$$Inf = 13.5 + 0.194DEf + 0.036G + 0.478M_s$$

$$t = (3.42) \quad (2.43) \quad (5.92) \quad (2.19)$$

$$S.E = 3.947 \quad 0.078 \quad 0.062 \quad 0.218 \quad \square$$

$$R^2 = (82\%) \quad D. W. 1.76$$

□

المجموعة ٤ : (شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الاكوادور، السلفادور)

$i = 16$ ، عدد المشاهدات = (٨٠) مشاهدة

$$Inf = 12.2 + 0.661DEf + 0.730G + 0.449M_s$$

$$t = (1.60) \quad (2.73) \quad (1.90) \quad (2.54) \quad \square$$

$$S.E = 7.625 \quad 0.242 \quad 0.384 \quad 0.178$$

$$R^2 = (65\%) \quad D. W. 1.89$$

□

المجموعة ٥ : (العراق)

$i = 16$ ، عدد المشاهدات = (١٦) مشاهدة

$$Inf = 35.9 + 0.802DEf + 0.987G + 0.890M_s$$

$$t = (10.28) \quad (3.39) \quad (8.80) \quad (2.84)$$

$$S.E = 3.495 \quad 0.235 \quad 0.112 \quad 0.313$$

$$R^2 = (69\%) \quad D. W. 1.95$$

النتائج

١. من خلال العرض النظري للبحث اتضح أن معدلات التضخم ناجمة في الأصل عن سلوك المتغيرات الداخلية، وحالة تفوق الإنفاق الحكومي الذي يشكل أحد أهم مكوناته وعدم استجابة العرض الكلي لتلك الزيادة في الطلب الكلي، مما يؤكد ترابط العلاقة الوثيقة بين حالة العجز في الموازنة العامة ومعدلات التضخم.
٢. إن العمل التجريبي جاء منسجماً مع مقترحات النظرية الاقتصادية، إذ اتضح من النتائج أن للمتغيرات المالية والنقدية تأثيراً موجباً في الدوام على معدلات التضخم.
٣. ومن خلال قراءة سريعة للأوضاع المالية لبلدان العينة تبين انخفاض معدلات العجز في الموازنة صاحبة ثبات أو انخفاض لمعدلات الإنفاق الحكومي قابله ارتفاع أو ثبات في مستوى الإيرادات خاصة في البلدان التي شهدت برامج إصلاحية مثل الأردن ومصر، ولم يقتصر الأمر عند هذه الحدود بل وتعدى بعض البلدان وضعها المالي من حالة العجز إلى حالة الفائض المالي مثل ماليزيا وسنغافورة.
٤. أثبتت نتائج التقدير أن تأثير المتغيرات المالية وخاصة عجز الموازنة كان أكبر من تلك التي أسهمت به بقية المتغيرات وهو ما تؤكدته قيم المعلمة لمتغير عجز الموازنة إذ كانت ذا قيمة ميل عالية قياساً لبقية المعلمات فضلاً عن قيمة t للمتغير نفسه التي أكسبتها قيمة معنوية أعلى من غيرها من المتغيرات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية

آ. التقارير والوثائق الرسمية

١. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم برامج الخصصة في منطقة الأسكوا، نيويورك، ١٩٩٩.

ب. الكتب

١. فؤاد مرسي، "التضخم والتنمية في الوطن العربي"، مؤسسات الأبحاث العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٣.

ج. الدوريات

١. كلاوديو نابليون، "الفكر الاقتصادي في القرن العشرين"، تعريب نعمان كنفاني، مجلة النفط والتنمية، العدد ١٢، ١٩٧٩.

ثانياً. المصادر الأجنبية

A. Official Publication

1. IMF, Government Finance Statistics Year Book, New York, 1993, 1998, 2004.
2. IMF, International Financial Statistics Year Book, New York, 1999, 2002.

B. Articles

1. J. Viher & Burla, "Fiscal Policy and Economic Development", The Indian Economic Journal, Vol. 23, No. 5, 1975.

C. Book

1. Koutsoyiannis "Theory of Econometrics", Second Ed. Macmillan Publisher Ltd, 1984.
2. D. N. Gujarati, "Basic Econometrics", Third Ed., Mc Graw-Hill, Lnc, 1995.
3. E. Shapiro, "Macroeconomic Analysis", Fifth Ed., Harcourt Brace Javanovich, 1999.
4. P. A. Samuelson & W. D. Nordhaus, "Economics", 12th Ed. Mc Garw-Hill Book com, 1985.
5. M. R. Darby, "Intermediate Microeconomic", Mc Graw-Hill Kogakusla Ltd, 1979.

D. Internet

1. www.ammanchamber.org.
2. www.iraqcp.org.members.